■ تقارير علمية ■

العالم الاسلامى والتحدى الحضارى

أحمد مندور*

تم تنظيم هذه الندوة بدار الضيافة بجامعة عين شمس، بالتعاون بين مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ورابطة الجامعات الاسلامية .

وقد استعرضت الندوه على مدار جلساتها عدداً من بين ثلاثة وعشرين بحثا، وركزت على مايواجه العالم الاسلامى من تحديات حضاريه فى القرن القادم ومن الضرورى التصدى لها .

ويمكن عرض الخطوط الرئيسية لأعمال الندوه فى ثلاثة محاور رئيسيه وهى على الترتيب:

المحور الأول :

مشكلة التخلف الحضارى عند المسلمين ومفهوم التحدى الحضارى وكيفية مجابهته واهم المشاكل والتحديات المستقبليه التى تواجه العالم الاسلامى ومهام التربيه فى التغلب عليها.

المحور الثانى :

النظام العالمى الجديد وآثاره على العالم الاسلامى، واثر المواجهة بين المجتمعات الاسلامية والتغريب ثم أهم أشكال العمل الاسلامى المشترك ، والفكر الاسلامى وموقفه من التيارات الفكرية العالمية واخيرا أثر قيام منظمة التجارة العالمية على الدول الاسلامية. وموقع الدول الاسلامية من تشابك المصالح الاقتصادية الدولية.

(*) د. أحمد مندور : مدرس بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس.

المحور الثالث :

الاقتصاد الاسلامى فى مواجهة التحدى الحضارى ، ودراسة لتجربه بعض الدول الاسلاميه فى الجانب الاقتصادى مثل : ماليزيا وكل من تركيا والمملكه العربيه السعوديه .

ونعرض الآن لأهم البحوث التى تمت مناقشتها فى اطار كل محور من المحاور السابقة:

المحور الأول

من الممكن تقسيم هذا المحور الى ثلاثة اجزاء :

أولا : مشكلة التخلف الحضارى عند المسلمين .

ثانيا : مفهوم التحدى الحضارى وكيفية مواجهته ومجابهته .

ثالثا : عرض لأهم المعضلات التى تواجه العالم الاسلامى .

أولا : مشكلة التخلف الحضارى عند المسلمين :

تناول « أ.د. حامد طاهر » مشكلة التخلف الحضارى عند المسلمين على انها مجموعة متشابكه من المشكلات الاساسيه والفرعيه سواء كانت داخلية أو خارجية والتى ينتج عنها اعاقة لمسيره المجتمعات الاسلامية نحو تحقيق التقدم والنهضة بإيقاع العصر الحديث .

ويقصد بالتخلف الحضارى وجود اتجاه جماعى للتخلف فى مجال الوسائل والاهداف التى تسعى المجتمعات الاسلاميه الى تحقيقها وبالتالى وجود حاله من السكون فى تلك المجتمعات. وبذلك فإن التقدم الحضارى يمثل حركة جماعيه للأمام فى مجال كل من الوسائل الماديه والقيم الروحيه، وبمقدار تحقق هذين العنصرين وتوافر عناصر كل منهما ولو على درجات مختلفه ومتفاوته فيمكن الحكم على حضاره ما بأنها حضاره متقدمه بشكل أو بآخر .

ومن وجهة نظر الباحث «أ.د. حامد الطاهر» أن مشكلة التخلف الحضارى عند المسلمين تمثل متناقضات الاسباب التى ادت الى تقدم الأوربيين والتى من أهمها:

(١) اطلاق الغرب الحريه للكتاب فى نشر افكارهم ، وحجر ملوك الشرق على العقول

والافكار فى بلادهم .

(٢) تشجيع دول أوربا للمخترعات واغماض ملوك الشرق عن رعايه العلم والعلماء والاختراعات والمخترعين .

(٣) مكافحة الدول الأوربيه للأميه وتشجيعها للتعليم ونشره، وترك الحكام الشرقيين لهذا الطريق توهما منهم ان انتشار العلم يهدد انظمتهم.

(٤) اخذ ممالك أوربا بنظام المجالس النيابيه، وتحميلها المسئولية للنواب والوزراء الخاضعين للقانون والنظام الشورى ، وتضييق الملوك الشرقيين على رعاياهم والاستبداد بهم .

(٥) إقامة الأمم الأوربيه لمجالس السمو الفكرى الادبى والمدنى العام « الصالونات والمحافل الادبيه» ، واقتصار مجالس الشرقيين على الغيبه والنميمه والسعى الى امور اخرى .

(٦) عدم الرغبه فى تحمل الجهد والجمود على القديم فى الفكر ، والعالم الاسلامى احوج مايكون الى ان يسرع بإعاده النظر فى مشكلة التخلف الحضارى عند المسلمين وتقييم ماتم انجازه فى محاوله تحديدها .

وليس هناك شك فى أن المد الاستعمارى بوجه خاص قد ساعد على تثبيت التخلف الحضارى فى كثير من البلاد الاسلاميه التى تعرضت للاحتلال الاجنبى بسبب السياسه الاقتصاديه التى كانت تجعل من هذه البلاد مناطق استهلاك المصنوعات ومنتجات الدول الصناعيه الكبرى، وحتى بعد أن حصلت كثير من البلاد الاسلاميه على استقلالها فإن فروق مسافات التخلف بين اولئك الذين سبقوا على الطريق واولئك الذين يلهثون من اجل التقدم ظلت طويله وشاقه ليس فقط بسبب المعوقات التى تضعها الدول المستقله فى طريق النمو والتقدم دائما ايضا بسبب الحاجه الى موارد التمويل والاساليب التنظيميه والتقنيه الحديثه بالاضافة الى الخبرات والامكانيات المطلوبه فى هذا السبيل.

وكان اخطر اسباب انتشار هذه الظاهره ادعاء التناقض بين معطيات الاسلام والنهضه العلميه المعاصره ، ومن اجل ذلك كان لابد من تنظيم اسلامى يجابه هذه المشكلات ويساعد على تجاوزها ، خاصه بعد أن توافرت الامكانيات الماديه لدى الدول البترولیه الاسلاميه والامكانيات التقنيه لدى بعض الدول الاسلاميه التى سبقت على الطريق .

ثانيا : مفهوم التحدى الحضارى :

قامت « أ.د. منى ابو سنه » ببحث هذا الموضوع .ومن جهه نظرها ان التحدى الحضارى يعنى وجود مجتمعا ما تخلف عن مواكبة عقلانيه المسار الحضارى فى عصر معين، فإذا اراد مجابهته فعليه معرفة اسباب تخلفه ، وحيث ان المجتمعات لها ثقافات متباينه من حيث درجة تحضرها ، فإنه لابد لهذه الثقافات ان تدخل فى جوار بناء يسهم فى الكشف عن اسباب التخلف واسباب التقدم . وبذلك يمكن القول بأن العالم الاسلامى يواجه تحديا حضاريا ، أى يواجه مجتمعات ثقافاتها يغلب عليها الطابع العقلانى وتستند الى منتجات العقلانيه والمتمثله فى ثلاثية ثوره المعلومات وانفجار المعرفه وثورة الكمبيوتر .

وكما تعرض العالم الاسلامى للتحديات الصليبيه والاستعماريه طوال القرون الماضيه ، وقبل العالم الاسلامى التحدى واستجاب استجابات ناجحه بظهور الدعوات الاصلاحيه فى نجد بجزيرة العرب، وبالدعوه لفكرة الجامعه الاسلاميه على يد رواد مصلحين اسلاميين مجددين لأحوال الامه الاسلاميه،تعرض العالم الاسلامى فى القرن العشرين لتحديات تمتد الى القرن الحادى والعشرين وتتمثل فى تخلف المسلمين وتفرقهم والتهديدات الصهيونية العالميه وايضا الضغوط الناتجة عن النظام العالمى الجديد .

ثالثا : عرض لأهم المعضلات التى تواجه العالم الاسلامى :

يواجه العالم الاسلامى حاليا العديد من المشكلات التى ترجع من وجهة نظر « أ.د. محمد الشحات الجندى » الى عوامل عديده من أهمها :

العامل الأول :

اصطدام المجتمعات الاسلاميه بالحضاره الغربيه ونظمها وفلسفتها واخلاقها التى تختلف فى جوهرها عما ساد المجتمع الاسلامى من نظم وفلسفات وعادات .

العامل الثانى :

تفكك المجتمع الاسلامى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بصوره كبيره نتج عنها شعور ابنائه بالتخلف عن السير فى ركب الحضاره التى تسود العالم اليوم ، وكان من الطبيعى ان يشعر

المتعلمون وحملة الفكر فى هذا المجتمع الاسلامى بوطأة هذا التخلف والحاجة الى سلوك الوسائل المجديه للخلاص منه ، والتمسك بأركان الديانه الاسلاميه .

ويعرض بحث « أ.د. محمد الشحات الجندى » لكل من التحدى الاقتصادى والتحدى الاجتماعى اللذين يواجهان العالم الاسلامى .

التحدى الاقتصادى :

تداعت الاحداث فى واقعنا العربى والاسلامى ، وانفرط وسط العقد فى الامه ، وتعطلت قوة الدفع فيها ، بغياب البعد التنموى الاقتصادى ، وانكفأ كل قطر من اقطارها على ذاته ، فأورث ذلك وضعا مزريا ، زادت به الامه وهنا على وهن، وانهزم به، مع غيره من المتاعب ، المشروع الحضارى الاسلامى وتراجع الى الوراء، وباتت ضرورة انتشاله من الاخطار المحدقه به ، امراً عزيز المنال فى خضم غيبه العقل وتزييف الوعى، والانصراف عن العمل الجاد النافع ، وضعف قيم الانتماء والولاء للذاتيه والهويه الاسلاميه، وسياده قيم العبثيه ، وفقد روح التنافس والسبق فى المضمار الأممى والعالمى ، وكان لزاما بمقتضى النواميس أن تلجأ الأمة للخارج للحصول على حاجاتها الضرورية مع مايشكله ذلك من انقاص لكرامتها وتعدى على إرادتها.

وقد يكون من الملائم فى هذا الصدد ، اتخاذ خطوتين اساسيتين كركيزة للبناء الاسلامى وامكانية مواجهة التحدى الاقتصادى وخلق مكانه بين عمالقة اليوم :

الخطوة الأولى : القيام بإصلاح الخلل الكائن فى الانظمة الاقتصاديه السائده على مستوى العالم الاسلامى والابقاء على الصالح منها وتغيير الآخر ، وتهيئة البيئه والظروف اللازمه لتطبيق النظام الاقتصادى الاسلامى .

الخطوة الثانية : محاولة بلورة نظرية اقتصاديه تلائم العالم الاسلامى ، لتحل محل النظريه الاقتصاديه الغربيه والتى تطبق فعلا فى معظم بلدان العالم الاسلامى ، مع الاخذ فى الاعتبار ان تواكب النظريه الاسلاميه الاقتصاديه مقتضيات التقدم الاقتصادى والحضارى للقرن الواحد والعشرين.

فإذا اراد العالم الاسلامى ان يجابه التحدى ، فإن عليه ان يشخص المشكله الاقتصاديه، التى

يرزح تحت وطأتها ، وان يقدم المفاهيم الاقتصاديه الاسلاميه الملاءمه لها ، والقادره على ايجاد الحلول الفعاله للتغلب عليها ، وأن يعتمد فى ذلك على بدائل عده ، تتضمن آليات ترتكز على الاصول الاسلاميه وفى نفس الوقت تستلهم ابعاد العصر وان تكون هذه البدائل والآليات قابله للتطبيق العملى فى اطار صحيح اسلاميا .

التحدى الاجتماعى :

يعيش العالم الاسلامى حالة من التفكك والانشطار الى اجزاء متناثره فى كل مكان ، بحيث تبدو أى محاوله للقيام بجمعها واقامة بنيانها المادى ضربا من المستحيل ، وذلك استنادا لما يعترى العالم الاسلامى من شديد الانصراف عن حقائق الحياه الضروريه ، وعدم حرص الكثره من دول العالم الاسلامى على فتح قنوات مع بعضها البعض وتفضيلها اقامة علاقات وقنوات اتصال مع دول بعيده عن العالم الاسلامى . وكان من اهم النتائج التى ترتبت على هذا الوضع ان زادت حالة فقدان الثقه بالذات على مستوى دول العالم الاسلامى، وعدم الرضا ، والقلق، وصعوبة تكوين كيان مستقل قادر على ادارة شئون هذا العالم، ومما يعزز هذا الشعور ان اكتشاف النفط فى الدول العربيه والاسلاميه مضى عليه سنوات طويله الا ان حصيلة هذه الثروه ومردودها على التنميه هزيل ، لا يتناسب مع القوة الاقتصاديه لها ودورها الاقتصادى الملح ، فلم تتمكن الدول المكتشفه لهذه الثروه من تأسيس بنيه صناعيه وتنمويه، او انشاء قاعده اقتصاديه تواكب بها سباق التنميه .

اما البحث الأخير فى المحور الأول فقدم تم عرضه من جانب « أ.د. محمود احمد شوق » تحت عنوان التحديات المستقبليه التى تواجه العالم الاسلامى ومهمات التربيه فى التغلب عليها ، والتى يرى الباحث ان من اهمها :

أولا : تحديات خارجيه تتعلق بالأوضاع العالميه المعاصره .

ثانيا : تحديات تتعلق بالتقدم العلمى والتقنى المعاصر .

ثالثا : تحديات تتعلق بالأحوال الداخلية للعالم الاسلامى المعاصر .

ويتناول البحث التحديات السابقه بشىء من التفصيل .

أولا : تحديات خارجية تتعلق بالأوضاع العالميه المعاصره :

يمكن تلخيص اهم هذه التحديات على النحو التالى :

(١) تحول النظم السياسيه فى كثير من الدول ومنها الإسلاميه الى النظام الديمقراطى وفق الصيغه الغربيه .

(٢) تحول النظم الاقتصاديه فى كثير من الدول، ومنها الاسلاميه، من النظام الاشتراكى الذى يعتمد اساسا على القطاع العام إلى النظام الرأسمالى الذى يعتمد -أساسا- على الخصخصه .

(٣) تكوين الدول المتقدمه كيانات اقليميه كبرى وصولا الى السيطره على بقية دول العالم ومنها دول العالم الاسلامى - سياسيا واقتصاديا وثقافيا .

(٤) اعتبار النموذج السياسى والاقتصادى والثقافى الغربى هو الامثل ودونه المتخلف، وأنه هو الأنسب بغض النظر عن ملائمته لبعض الدول .

(٥) فرض السيطره الاقتصاديه على العالم النامى - ومنه الدول الاسلاميه - من خلال بعض العلاقات الاقتصاديه مثل :

القروض والمنح سواء من جانب المؤسسات الماليه الدوليه أو المؤسسات الماليه بالدول الكبرى.

ثانيا : اهم التحديات المتعلقه بالتقدم العلمى والتقنى :

يمكن تلخيص اهم التحديات المتعلقه بالتقدم العلمى والتقنى على النحو التالى :

(١) حجب التقدم العلمى والتقنى الذى تتوصل اليه الدول المتقدمه عن الدول الناميه ومنها دول العالم الاسلامى ، واذا مكنت هذه الدول من بعض مايتوافر لدى الدول المتقدمه من علم وتقنيه فإنه يكون بالضروره متخلفا وتم تجاوزه ، مع وجود بعض القيود على حرية قرار الدول المتلقيه .

(٢) عدم قدرة السلع التى تنتجها الدول الاسلاميه على التنافس فى الاسواق العالميه نتيجة لتخلفها العلمى والتقنى فى ميادين الصناعة والتسويق .

(٣) عدم تمكن الدول الاسلاميه من تحقيق الانتاج الزراعى الضخم نظرا لعدم حيازتها للعلوم والتقنيه الحديثه اللازمه للنهوض بالانتاج الزراعى والقيام باستيراد بعض المنتجات الزراعيه رغم توافر عناصر الإنتاج لديها .

(٤) استيراد الدول الاسلاميه لحاجتها من المعدات العسكرية من الدول المتقدمه ، الامر الذى يتسبب فى توجيه جزء كبير من ميزانياتها للانفاق العسكرى على حساب التنمية.

ثالثا : اهم التحديات النابعه من داخل العالم الاسلامى :

ان من يفكر فى امر عالمنا الاسلامى المعاصر تتملكه الحيره لما يتوافر لهذا العالم من اسباب الوحده ، ومع ذلك فهو متفرق ومفكك ، وعلى وجه العموم يمكن تلخيص اهم التحديات النابعه من داخل العالم الاسلامى على النحو التالى :

(١) عزوف معظم الدول الاسلاميه عن التطبيق الكامل للشريعه الاسلاميه ، احدث تناقضا بين نمط الحياةالسائد فى هذه الدول وعقائد شعوبها ، فكان هذا من عوامل الفرقه بين هذه الدول .

(٢) شعور ابناء المسلمين بالتخلف الحضارى لأمتهم ، وانبهار الكثير منهم بالحضاره الغربيه، ووجود قناعات لدى البعض بالفصل بين الدين والحياه على النمط الغربى.

(٣) معاناة الكثير من الدول الاسلاميه من مشكلات الاميه والبطاله والارهاب والمخدرات ، الامر الذى يعطل مسيرة التنمية فيها ، ويشعر الشباب بالاحباط ، ويهدد أمن المجتمع.

(٤) وجود خلافات بين بعض الدول الاسلاميه ادت الى حروب داخليه واتاحت فرصا للتدخل الاجنبى وعطلت حركة التنمية فيها .

(٥) عدم قدرة الدول الاسلاميه - نتيجة لعدم تضامنها - على مواجهة التكتلات الاجنبيه وما يسمى « بالنظام العالمى الجديد » ، الأمر الذى جعلها تخضع لهذه التكتلات وهذا النظام فى كثير من الاحيان ضد مصالحها .

(٦) وجود قناعه لدى بعض ابناء الامه الاسلاميه ان النموذج الغربى فى الحياه هو أنسب النماذج لإنهاض العالم الاسلامى من تخلفه .

المحور الثانى :

فى بداية هذا المحور يقدم «أ.د. سعيد عبدالله حارب» بحثه تحت عنوان «النظام العالمى الجديد وآثاره على العالم الاسلامى » . حيث يستعرض التحول الكبير الذى حدث فى الربع الأخير من هذا القرن ثم يقول إن منتصف الثمانينات من هذا القرن شهد تحولا كبيرا فى مسيرة النظام الدولى، وذلك بعد وصول الرئيس السوفيتى آنذاك « ميخائيل جورباتشوف » الى الحكم ، اذ ان التغيرات السريعه والمتلاحقه جعلت كثيرا من المراقبين والمحللين يصاب بحالة من الانبهار وعدم القدره على المتابعه والتوثيق أو التفاؤل والتبشير بعصر جديد. ولاشك أن المنطقة العربيه والاسلاميه من اكثر المناطق تأثرا بالمتغيرات الدوليه ولم يعد امامها خيار سوى التعامل مع تلك المتغيرات، ومما زاد من اثر التحولات العالمية حدوث انهيار للنظام الاقليمى العربى والاسلامى وتفتت وحداته وعجز مؤسساته «الجامعه العربيه ومنظماتها المتخصصة ومنظمة المؤتمر الاسلامى» عن القيام بدورها الإيجابى فى دعم الوضع الإسلامى ومساندته.ورغم هذا فمازال لدى دول العالم الاسلامى من الامكانيات الضخمة مايجعلها قادرة على التعامل مع هذه المتغيرات الجديدة ومواجهتها والسير قدما فى طريق استعادة امجادها واللحاق بمسيرة التقدم السريعة . ويطرح الباحث تساؤلا هاما هو " هل يتمكن العالم الاسلامى من الحصول على مكانه فى النظام العالمى الجديد فى ظل الظروف التى يمر بها؟

المجتمعات الاسلاميه فى مواجهة التغريب (أ.د. محمد مصطفى هواره) :

ان التطور الحضارى الهائل الذى يشهده العالم اليوم وهو يثب الى القرن الواحد والعشرين الميلادى يمثل تحديا ينبغى لكل مجتمع بشرى مواجهته اما باستيعاب اشكال هذا التطور والاندماج فيها ، أو رفضها والتصادم معها ، وقبول نتائج هذا الرفض بالانزواء والانقطاع عن المجتمعات الاخرى المستوعبه للتطور .

وقد خرجت المجتمعات الاسلاميه - بتأثير العديد من العوامل- من مضمار السباق الحضارى منذ قرون طويله، فى حين نفضت أوربا عن نفسها اكفان الجهاله فى العصور الوسطى، وانطلقت منذ عصر النهضه تسابق نفسها فى احراز موجات من التطور الحضارى الذى اصبح بحكم الواقع التاريخى صناعة غربيه، تجتذب اليها كل المجتمعات الاخرى التى تأمل فى اللحاق بها عن طريق

التقليد، وبعض هذه المجتمعات هيأت الوسائل الماديه الى احكام التقليد للوصول الى غاياته وبعضها الآخر عجز عن تهيئة تلك الوسائل فكثر الاكتفاء بالقشور الخارجية للتقليد الحضارى دون التوصل الى جوهره. وكانت المجتمعات الاسلاميه من هذه المجموعه الاخيره العاجزه عن تهيئة الوسائل التى تؤدى الى بناء حقيقى للتطور الحضارى يقضى على ظواهر التخلف والعجز والقصور .

ان مواجهة المجتمعات الاسلاميه للتغريب يتطلب تحديث المجتمعات الاسلاميه وتطورها لمسايرة التقدم العلمى المعاصر. وأول عناصر مواجهه التغريب تتطلب بناء الانسان المسلم الذى يؤمن ايمانا صحيحا بأن الاسلام منهج حياة متكامل ، وأنه دين ودوله ، وليس فيه مايسمى الحكومة الدينيه ، وأن الفكر الاسلامى الصحيح مرن متطور فى اطار ثوابته ، وهو ينافى التطرف والإرهاب ، وهو يتعالى على بدع عصور الضعف والانحطاط وظواهر الانحراف عن المنابع الاصليه من قرآن وسنه ، والاسلام له خصوصيته ازاء الديانات الاخرى ، وله فكره وتقاليده .

ولكى نصل الى بناء هذا الانسان المسلم القادر على التمييز بين الخير والشر ، الذى يأخذ من الحضارات الانسانيه المختلفة مايجعله مواكبا للحياه العصريه علما وصناعة ، ويدع منها مايصادم انتماء الاسلامى وشخصيته المميزه بأصولها وثوابتها، لابد أن نعيد النظر فى مناهج التعليم ووسائله، ونصنع معايير واعيه لما نقدمه ونمنعه فى وسائل اعلامنا ، ولابد من القضاء على الاميه الاسلاميه المتفشيه فى مجتمعاتنا ،فكثير ينتسبون الى الاسلام اسما دون ان يعرفوا اصوله ، أو تكون لديهم القدره على قراءه كتابهم وادراك اوامره ونواهيه.

والمجتمعات الاسلاميه مطالبه بالوحده فى كل منها ونبذ الدعاوى القوميه والعصبيات القبليه والنزعات العرقيه ، وهى مطالبه - فى مواجهة التغريب - بالوحده فيما بينها فى النشاط الاقتصادى والعلمى والثقافى، فالدعوه الى ايجاد سوق اسلاميه مشتركة امر واجب ، كما ينبغى توجيه فائض الأموال فى الدول الاسلاميه الثريه للاستثمار فى الدول الاسلاميه الفقيره. كما ينبغى ايجاد شبكة اعلاميه اسلاميه عن طريق الاقمار الصناعيه، ومركز اسلامى موحد لترجمة احدث النظريات العلميه، وكل ذلك خاضع للمعايير الاسلاميه الصحيحة.

فإذا تم لنا ذلك استطعنا ان نواجه حركة التغريب بدعوى الحداثه والمعاصره التى تسللت الى مجتمعاتنا الاسلاميه على استحياء منذ اكثر من قرن.

ويطرح الباحث «أ.د. شوقى عبده الساهى» فى بحثه الفكر الاسلامى وموقفه من التيارات الفكريه العالميه فكرة استمرار الاستعمار من جانب العالم الخارجى بالرغم من تحرر بعض الدول الاسلاميه من الاستعمار الظاهرى والخارجى ، لأن هناك استمرارا فى الغزو العقائدى والثقافى والتربوى للعالم الاسلامى من قبل هذه البلدان . ان الخطر محدق بالمسلمين من كل صوب لتحطيم اسلامهم ، بجانب الخطر الاخلاقى والخطر السياسى ومايتبعهما من اخطار اقتصاديه وتربويه واجتماعيه واعلاميه .

ويرى الباحث انه من الممكن وضع تصور لمقترحات اقامه حضاره اسلاميه معاصره بهدف مواجهة التحدى الحضارى المعاصر ومن أهم نقاط هذا التصور :

(١) ضرورة صياغة العقائد والنظم والمبادىء الاسلاميه صياغة قويه مستمده من القرآن الكريم والسنه النبويه المطهره ، وتتناسب مع البيئه الفكريه المعاصره دون المساس بالمحتوى والمضمون لأصل العقيده الاسلاميه وذلك حتى تقف هذه الصياغه امام المذاهب العقائديه والحضاره المعاصره .

(٢) ان الفكر الاسلامى فى مواجهته للحضاره المعاصره لم يتخلف فى الجانب التكنولوجى أو المادى فقط ، بل تخلف فيما هو اخطر من ذلك ، فقد ترك العلوم الانسانيه من تربية واجتماع واقتصاد وعلم نفس واعلام ومناهج بحث تاريخى وفلسفى وجغرافى للحضاره المعاصره .

(٣) يجب على مفكرى الاسلام ان يجتهدوا لاستنباط نظريات ملائمة لمجتمعاتهم تستلهم مقاصد الشريعه وتستمد من اصولها القطعيه، مع اعطاء رؤيه جديده تمكن العالم الاسلامى من أن يتبوأ مكانته اللائقه فى المجتمع الانسانى.

(٤) عدم اثارة معارك جانبيه وجزئيه بين المفكرين والمثقفين المسلمين على الاصول الاسلاميه، وعلى المفكرى المسلمين ان يقوموا بتحرير الأمه الإسلامية من التقليد الاعمى والجمود والتحجر والعقم وضيق الافق وغير ذلك من الامور التى ورثتها هذه الامه الاسلاميه من بعض عصور التخلف.

(٥) من الأمور الهامه دخول المسلمين معترك السباق التكنولوجى والمادى.

(٦) عدم الاعتماد على اسلوب الرفض لعلاج اية ازمة حضارية بل لابد من وجود سياسه البدائل، حيث ان البديل هو الحل الحضارى الصعب والضرورى، وبذلك يمكن ان يتميز الفكر الاسلامى بنقاء جوهره وقدرته على الحركة والحياه كقوه قادرة على الاستمرار ومع اعادة تشكيل نفسه، وصياغة مفاهيمه على النحو الذى يجرى مع كل زمان ، وفى كل عصر لايختلف ولاينحرف.

(٧) على الامه الاسلاميه انهاء عصر القهر السياسى واذلال شعوبها، وتبديد طاقاتها فى مشكلات الحياه اليوميه فى الوقت الذى يخطط غيرنا لما بعد القرن العشرين لتحقيق رفاهية الشعوب وتقدمها.

(٨) اتخاذ جميع وسائل الاعلام المعروفه وسيله للتبشير والدعوه لحضارة اسلاميه معاصره.

وفيما يتعلق «باشكال العمل الاسلامى المشترك» وهو البحث المقدم من «د. رأفت غنيمى الشيخ» نجد أن من الطبيعى ان يشعر المتعلمون وحملة الفكر فى المجتمع الاسلامى بوطأة التخلف الذى يعيش فيه العالم الاسلامى والحاجة الى سلوك الوسائل المجديه للخلاص من هذا التخلف والتمسك بالوفاق كأحد أهم دعائم واركان الديانه الاسلاميه.

ونعرض الآن لأهم أشكال العمل الاسلامى المشترك :

منظمة المؤتمر الاسلامى :

كان لابد من وجود هيئة تنسق بين الشعوب والحكومات الاسلاميه، ومن ثم ظهرت على الساحة الاسلاميه دعوه لتجسيد الوحده الاسلاميه فى صوره عمليه . وجاء هذا التجسيد فى شكل « منظمة المؤتمر الاسلامى » التى صارت لها امانه عامه وعدة حيثيات أو منظمات تتبعها ومن اهم العوامل التى أدت لظهور المنظمة:

مشكلات الاقليات الاسلاميه ، مشكلات التخلف الحضارى ، مشكلة تجاوز الحساسيات الشكلية فى جامعة الدول العربيه، حريق المسجد الاقصى فى ٢١ اغسطس ١٩٦٩م والذى كان العامل الأول فى عقد اول مؤتمر قمه لمنظمة المؤتمر الاسلامى بمدينة الرباط فى رجب ١٣٨٩هـ - ١ سبتمبر ١٩٦٩م ، ومثل هذا المؤتمر مجابهة لحريق المسجد الاقصى .

ومنذ قيام منظمة المؤتمر الاسلامى وهى تخطو خطوات جاده على طريق العمل الاسلامى

المشترك. وهكذا اسهمت منظمة المؤتمر الاسلامى فى العديد من القضايا التى تهم العالم الاسلامى.

رابطة العالم الاسلامى :

للقضاء على عوامل الانقسام والفرقة بين المسلمين طالب نفر من قادتهم ومفكريهم بالقيام بعمل حاسم وسريع لتوحيد كلمة المسلمين وتأليف قلوبهم وتقوية صلاتهم للوقوف صفا واحدا وقلبا واحدا ضد التيارات المضاده ،وقد تم تأسيس هيئة اسلاميه مقرها مكه المكرمه تسمى « رابطة العالم الاسلامى » وهى تمثل كافة الشعوب الاسلامية فى انحاء المعموره. وللرابطه دور دولى بارز حيث تشغل مقعد مراقب بهيئة الأمم المتحده ضمن المنظمات غير الحكومية.

رابطة الجامعات الاسلامية :

تمثل رابطة الجامعات الاسلامية مؤسسة اسلاميه ثقافية تعتبر وجها من وجوه الاستجابات الناجحة للتحديات التى تواجه العالم الاسلامى وشكلا من اشكال العمل الاسلامى الجاد والمخلص لخدمة قضايا المسلمين الثقافية على امتداد العالم الاسلامى بل وخارج العالم الاسلامى.

أثر قيام منظمة التجارة العالمية على الدول الاسلامية:

وفى بحث «د. محمد نظير بسيونى» عن دور منظمة التجاره العالميه واثرها على اقتصاديات الدول الاسلاميه » نجد أنه تم فى البدايه الاتفاق على ضرورة قيام خطوات تمهيديه كمقدمة لقيام منظمة التجاره العالميه من خلال الاتفاقيه العامه للتعريفات والتجارة(GATT) فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٧ وقد توالت دورات هذه الاتفاقية بهدف ايجاد الوسائل الكفيله بتحقيق التقارب بين وجهات النظر بين دول العالم فى سبيل انشاء منظمه التجاره العالميه حتى دخلت المنظمه حيز التنفيذ فى ١٩٩٥/١/١ طبقا لاتفاقية الجات.

لقد حددت مهام منظمة التجارة العالمية (WTO) على اساس : تسهيل الاتفاقيات التجاريه متعدده الاطراف ، وتوفير مجالات التفاوض بين الاعضاء بشأن العلاقات التجاريه متعدده الاطراف، وتنفيذ نتائج المفاوضات - واشراف المنظمه على تسويه المنازعات ، ومراجعة السياسه التجاريه وآلياتها، والتعاون بين المنظمة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى بهدف تحقيق تناسق فى السياسه الاقتصاديه العالميه .

ومن هذا المنطلق فإن تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالميه يهدف الى رفع مستويات الشعوب وتحقيق مستوى اعلى من التوظف مع استمرار تزايد معدلات نمو الدخل القومى الحقيقى وزيادة الانتاج فى ضوء الاستخدام الامثل لموارد العالم فى ظل حماية البيئه.

والسؤال الذى يطرح نفسه هو :

هل يترتب على وجود المنظمة آثار ايجابيه ام سلبيه ازاء اقتصاديات الدول الاسلاميه خاصة بالنسبة لزيادة معدلات نمو الانتاج والدخول، وحصول هذه الدول على نصيب ملائم من حجم التجاره الدوليه بما يتمشى نسبيا مع احتياجات التنمية الاقتصاديه .

الآثار الاقتصاديه لمنظمة التجاره العالميه على الدول الاسلاميه :

ينصب الاهتمام هنا على دراسة . آثار احكام اتفاقية منظمة التجاره العالميه على قطاع الزراعه فى الدول الاسلاميه ، ودراسة قطاع المنسوجات والملكيه الفكريه والخدمات .

أحكام اتفاقية منظمة التجاره العالميه فى الزراعه :

تعلقت الاحكام الخاصة بالزراعه بالعمل على انشاء نظام للتجاره فى المنتجات الزراعيه من خلال قوى السوق والعمل على تخفيضات الدعم أو اساليب الحماية الزراعيه من جمارك وخلافه.

وتعتبر السلع الزراعيه والمنسوجات والملابس ذات أهمية خاصة بالنسبه للدول الاسلاميه حيث تمثل الزراعه مايقرب من ٤٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى لنسبة ٣٠٪ من الدول الاسلاميه، ويقل نصيب الزراعه عن ٢٠٪ من الناتج المحلى لـ ٥٥٪ من الدول الإسلامية، وهناك نحو ٥٪ من هذه الدول يتراوح نصيب الزراعه فيها من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى. وتمثل الواردات من السلع الغذائية نحو ٢٥٪ من الواردات السلعية فى معظم الدول الاسلامية التى تعتبر أيضا دولا مستورده للسلع الزراعيه بصفة عامة. ولقد ركزت جولة اورجواى الأخيرة بالتبادل التجارى فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية وذلك عن طريق مطالبة الدول الاعضاء بإزالة العوائق التى تقف فى وجه التجاره الدوليه فى هذه المنتجات .

ولما كان سوق المنتجات الزراعيه وسوق السلع الغذائية من الاسواق التى توجد بها مشاكل كثيره تتعلق بالتوازن - محليا وعالميا- بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة واثار البيئه

وحالات الجو والمناخ السائد ، بجانب المشاكل العديده بين دول أوروبا المتقدمه امريكا الشماليه على وجه الخصوص حول الحاصلات الزراعيه ومنتجاتها ، حيث كان مصدر النزاع هو موضوع الدعم الذى تقدمه مجموعة الدول الاوربيه، وخاصة فرنسا ، لمزارعها . مما يساهم فى زيادة القدرة التنافسيه لدول المجموعه الأوربيه فى مجال صادراتها من المنتجات الزراعيه والذى اثر بالسلب على صادرات الولايات المتحده الامريكية من تلك المنتجات .

ويتناول بحث الدكتوره « يمنى محمد حافظ الحماقى » موضوعا على جانب كبير من الاهميه وهو « موقع الدول الاسلاميه من تشابك المصالح الاقتصاديه الدوليه » حيث تشهد الساحة الاقتصاديه الدوليه حاليا العديد من المتغيرات الهامه التى تسهم فى التأثير بدرجة كبيره على طبيعة العلاقات الاقتصاديه الدوليه. وقد اوضحت الدراسة العديد من النتائج من أهمها :

(١) ان دعم وضع الدول الاسلاميه فى مجال العلاقات الاقتصاديه الدوليه يتطلب التعرف على تطور تشابك المصالح الاقتصادية الدوليه ، وقد وصلت الدراسة الى أن هذا المجال متاح للاستفاده من تشابك المصالح الاقتصاديه وتدعيمها من خلال التجاره الدوليه والاستثمارات الاجنبيه، بل وفى مجال المديونيه الخارجية وكذلك الاستثمارات فى الاوراق الماليه، وكلما ازداد تشابك المصالح بين الدول المتعامله كلما اسهم ذلك فى خفض الخسائر التى يمكن التعرض لها فى مجال العلاقات الاقتصاديه الدوليه وكذلك تنظيم الأرباح الناتجة عن هذه العلاقات.

(٢) ان تجاوب الدول الناميه يتفاوت فى مجال الاستفاده من تشابك المصالح فقد استطاعت الدول الناميه فى جنوب شرق آسيا تحقيق أداء اقتصادى متقدم واصبحت تحتل موقعا هاما فى مجال العلاقات الاقتصاديه الدوليه وذلك عن طريق تعظيم الارباح الناتجة من هذه العلاقات فى مجالاتها المتعدده « تجارة - استثمارات مباشرة - استثمارات فى أوراق ماليه - المديونيه » .

وفيما يتعلق بموقع الدول الاسلاميه من تشابك المصالح يرى الباحث أهمية النقاط التاليه :

(١) ان الدول الاسلاميه لاتحتل موقعا فى مجال العلاقات الاقتصاديه الدوليه باعتبارها دولا اسلاميه لها منهج واضح فى التعامل وفقا للشريعه الاسلاميه ، وانما يأتى موقع الدول الاسلاميه حديثة العهد بالتصنيع وحديثة التصدير من علاقاتها مع الدول المتقدمه وبالذات مع اليابان وباقى دول جنوب شرق آسيا على حين ان موقع الدول المصدره للبترول انما يأتى من حيازتها لنسبة يعتد

بها من الانتاج والاحتياطى العالمى من البترول كمصدر اساسى للطاقه بينما الدول الناميه غير البترولیه مازالت تحاول اثبات وجودها.

(٢) لاتجمع الدول الاسلاميه خطة واضحة لتحسين علاقاتها الاقتصاديه الدوليه مع بعضها البعض مستفيده من التباين الواضح بينها، فما زال حجم التجاره البينيه ضعيفا جدا وكذلك الاستثمارات المباشره فضلا عن الاستثمارات فى الأوراق الماليه.

(٣) يمكن ان يتغير موقع الدول الاسلاميه من تشابك المصالح الاقتصاديه الدوليه اذا دعمت علاقاتها الاقتصاديه، بصورها المختلفة، مع بعضها البعض وفقا للشريعه السلاميه التى تتيح قواعد التعامل على اسس عادله ، ومن ثم يتطلب الامر تحديد منهج التعامل على أسس عادله ، وتطويره بما يتفق مع المتغيرات الدوليه ثم اتخاذ السياسات التى تكفل تدعيم العلاقات الاقتصاديه الدوليه بين الدول الاسلاميه.

(٤) ويدعم من أهمية تشابك المصالح بين الدول الاسلامية تحقيق امكانيات افضل لها فى مواجهة التحديات الدولية الراهنه وعلى رأسها التكتلات الاقتصاديه واتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية.

المحور الثالث :

وقد تناولت الأوراق المقدمة الاقتصاد الاسلامى فى مواجهة التحدى الحضارى ، ودراسة لتجربة بعض الدول الاسلاميه فى الجانب الاقتصادى مثل ماليزيا وكل من تركيا والمملكه العربيه السعوديه.

وقد عرض « أ.د. فخرى ابو صفيه » فى بحثه" الاقتصاد الاسلامى فى مواجهة التحدى الحضارى"رؤيته التى تتمثل فى أنه اصبح لزاما على المسلمين ان يشغلوا جهدهم ويعملوا فكرهم فى الكشف عما فى الاسلام من مبادىء وتوجهات اقتصاديه وكيفيه تطبيق تلك المبادىء على واقعنا المعاصر . وفى ضوء ذلك يوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها :

(١) توجيه أبناء المجتمعات العربيه والاسلاميه نحو استثمار الموارد والطاقات التى حباها الله بها وعدم اهمالها والتقاعس فى استثمارها.

(٢) على الدوله وأبناء المجتمع مراعاة عدم استنزاف طاقات وموارد المجتمع بمعدلات متسارعه، واستخدامها الاستخدام الأمثل بحيث يكون الهدف منها هو تحقيق أقصى إنتاج ممكن مما يعود بالنفع على ابناء المجتمع المسلم.

(٣) يقع على الدول الاسلاميه مسئولية تحفيز الاستثمار ودفع الافراد نحو استثمار الموارد الطبيعيه والعمل بها وذلك باحياء الأراضى وتمليكها للافراد للقيام باستغلالها وانتاج مايشبع حاجات ابناء مجتمعاتهم من السلع والخدمات الضرورية لهم.

(٤) توجيه أبناء المجتمع العربى. والاسلامى نحو ترشيد الاستهلاك واستخدام الزكاه كأداه فعاله فى حل المشاكل الاقتصاديه للعالم الاسلامى والقضاء على الفقر والبطاله والتضخم وتحقيق التوازن الاقتصادى والعداله الاجتماعيه بين افراد المجتمعات الاسلاميه .

وفى نهاية المحور الثالث يستعرض بحث « أ.د. نعمت عبد اللطيف مشهور » تجربة ماليزيا والتحدى الحضارى كما يستعرض بحث « د. ابراهيم نصار - د. احمد مندور » التغيرات الهيكلية لكل من الاقتصاد التركى والسعودى. وبخصوص بحث « أ.د. نعمت عبداللطيف مشهور » فقد ركز على ان ماليزيا استطاعت ان تلفت اليها الانظار بما حققته من مستويات اداء عاليه فى كل من المجال الاقتصادى والمجال الاجتماعى وتنتمى ماليزيا اقتصاديا الى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى، وفق تصنيف البنك الدولى، وهى من اقتصادات السوق الحر حيث يتمتع القطاع الخاص فيها بسيطرة هامه وقد كان الاقتصاد الماليزى حتى بداية الستينات اقتصادا تقليديا يعتمد على ماتتمتع به من وفره الموارد الطبيعيه الأوليه كالمطاط والقصدير والاخشاب والبترول والأرز وزيت النخيل. ان ماحققته ماليزيا من تقدم ملحوظ، رفعها الى مصاف دول الدخل المتوسط الاعلى، يرجع إلى ما اتخذته من سياسات ماليه واقتصاديه مرنه واجراءات هيكليه متدرجه حققت مناخا تنمويا ملائما للاستثمار والتنمية، ويتميز بالثبات التشريعى والاستقرار السياسى والاقتصادى كما يتميز بالمكانه الخاصة للانسان الذى يعتبر ثروه تهتم ماليزيا بتنميتها علميا ومهنيا واجتماعيا.

أما دراسة اقتصاديات كل من المملكه العربيه السعوديه وتركيا فقد تم تقديمها من خلال بحث كل من د. ابراهيم نصار سالمان ، د. أحمد مندور ، وقد تناول البحث التغيرات الهيكلية والنمو الاقتصادى فى تركيا والسعوديه « دراسة مقارنة » :

استهدفت هذه الورقة تقديم موجز عن مسيرة التنمية فى تركيا والسعوديه وكذلك دراسة التغيرات الهيكليه والتطورات القطاعيه ومعدلاته النمو الاقتصادى فى كلا الدولتين كنموذج من الدول الاسلاميه.

وقد توصل البحث الى ان تركيا قد سبقت السعوديه نسبيا فى القيام بعمليات التنمية الاقتصاديه ، وان سياسات ومعدلات التنمية قد اختلفت فى كل منهما ،وأن الدولة لعبت دورا هاما فى مسيرة التنمية الاقتصاديه ، وان اختلف الوزن النسبى لهذا الدورفيما بين الدولتين.

وتوصل البحث أيضا إلى أن معدل نمو رأس المال الثابت فى تركيا يفوق معدل نموه فى السعوديه، كما ان نصيب قطاع الصناعه التركى فى اجمالى الاستثمارات اكبر من نصيب مثيله فى السعوديه. وقد ساهم القطاع الخاص التركى فى اجمالى الاستثمارات بنسبه اكبر من مثيله السعودى، هذا بالاضافة الى ان الاستثمارات الاجنبيه كان لها دور كبير فى الاقتصاد التركى يفوق دورها فى الاقتصاد السعودى.

ومن ضمن النتائج التى توصل اليها البحث ان تركيا والسعوديه قد تبنت استراتيجيات مختلفه للتنمية الاقتصاديه ، وان معدل نمو الصادرات والواردات فى تركيا اعلى من مثيله فى السعوديه ، وأن الصادرات الصناعيه تمثل اهم عناصر الصادرات التركيه ، بينما الصادرات البترولية تمثل اهم عناصر الصادرات السعوديه ، كما ان الدولتين تعانيان من عجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات ولكنه زاد فى السعوديه فى الثمانينات بسبب انخفاض اسعار البترول.

ومما تقدم نجد ان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى تركيا يفوق مثيله المحقق فى السعوديه خلال الثمانينات والسنوات الأولى من التسعينات ، وان الاقتصاد التركى اعتمد فى نموه كثيرا على الصناعه والتى بلغت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٣٠٪ .